الدرس (02): القيمة المعرفية للمصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب

تمهيد:

إن لكل معرفة مصطلحاتها التي تعرف بها وتعبر عن مفاهيمها وتصوراتها؛ وبحكم التواصل العالمي فقد ساهم الجميع في بناء المعرفة الإنسانية، عن طريق تبادل التجارب، والخبرات بواسطة الترجمة والتعريب، الأمر الذي أكسب المناهج والنظريات قيما معرفية جديدة، بما في ذلك مصطلحاتها التي راحت تفيد دلالات مستحدثة في سياق مواكبة مختلف التحولات الفكرية التي يشهدها العصر.

تعريف المصطلح:

المصطلح في اللغة: كلمة مأخوذة من الجذر اللغوي "صلح"، وقد ذكره ابن منظور في معجمه لسان العرب حين قال: «اصْطَلَحُوا وصالحوا واصَّلَحُوا وتَصالحوا واصَّالحوا، مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صاداً وأَدغموها في الصاد بمعنى واحد»[1]، والاصطلاح في المعجم الوسيط من «(اصطلح) القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، (تصالحوا): اصطلحوا، ... (الاصطلاح): مصدر اصطلح: وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»[2].

معنى ذلك أن المصطلح من اصطلح القوم على الأمر أو الشيء فكان منهم الاتفاق عليه، والتعارف بشأنه، ومصدره الاصطلاح، وهو حاضر في كل علم، ولكل علم اصطلاحاته أو مصطلحاته، التي يصعب تبليغه ونقله دونها، وهي خاصة به وتمثل سمته الفارقة.

المصطلح في الاصطلاح: جاء في متن التعريفات للجرجاني أن «الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[3].

---

[1]– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت.ط)، مادة (صلح)، ص517.

[2]– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2003، ص520.

[3]– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح. محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر، ص27.

ولعل أهم ما في الاصطلاح الاتفاق والإجماع، ثم الشيوع والتداول، وقد يصطلح على تسمية المعنى باللفظ، وقد يطلق المصطلح للدلالة على المعنى المستحدث، فيفقد المصطلح تدريجيا دلالته القديمة، ويمكن ردّ هذه الكفاية اللغوية إلى كون «المصطلح له قوة تعبيرية كامنة»[1]، وفي جميع الحالات لابد أن يخضع لمنهج محكم من الناحيتين التنظيرية والإجرائية.

أما عن العلم الذي يُعنى بدراسة المصطلح، وضبط عمليات الاصطلاح بغض النظر عن مجالها المعرفي فيُطلق عليه علم المصطلح، وله العديد من المرادفات؛ مثل: المصطلحية، وصناعة المصطلح، وفقه المصطلح، ونظرية المصطلح، وصناعة المصطلح، وعلم المصطلح النظري، وعلم المصطلح التطبيقي، والتنظير الاصطلاحي، الممارسة المصطلحية، علم المصطلح العام، وعلم المصطلح الخاص، وفن المصطلح وغيرها[2].

وبغض النظر عن كثرة المسميات في هذا المجال فإن الدراسة العلمية للمصطلح قد رافقته في نشأته وتطوره، وعملت على وضع الشروط والقوانين الضرورية التي من شأنها ضبط عمليات وضعه في جميع مجالات المعرفة، وفي سياق ذلك ظهر ما يُعرف اليوم بالمصطلح المتخصص.

وظائف المصطلح:

يستمد المصطلح قيمه المعرفية من الوظائف الفاعلة المنوطة به، فضلا عن أنه يتميز بقدرته على جمع العناصر المكونة للمفهوم الدال عليه، وجعلها أكثر انتظاما في سياقات التوظيف، كما أنه يملك كفاية أداء ثلاث وظائف حضارية؛ هي[3]:

أ–وظيفة الفكر: المصطلح يملك كفاية إنتاج المعرفة في مختلف مجالاتها (مادية، وإنسانية، واجتماعية).

ب–وظيفة اللغة: يستمد المصطلح من اللغة نظامه الخاص حضاريا.

ت–وظيفة القيم: يحمل المصطلح بالإضافة إلى مضامينه المعرفية قيما ضمنية وأخرى صريحة.

[1]– مصطفى ناصف، النقد العربي نحو نظرية ثانية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2000، ص15.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون – لبنان، منشورات الاختلاف – الجزائر، ط1، 2008، ص39.

[3]– ينظر: لحسن دحو، كاريزما المصطلح النقدي العربي – تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم، مجلة المخبر – أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع7، 2011، ص214.

المصطلح النقدي:

إن ارتباط المصطلح بأي علم، واختصاصه به يجعله معروفا فيه، فنقول المصطلح النقدي بالنسبة للمعرفة النقدية؛ وهو «رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي، أو يرجى منه ذلك»[1].

يمكن أن نستنتج من هذا التحديد جملة من الصفات التي يختص بها المصطلح؛ منها ما يتعلق بالصيغة فيكون مفردا أو مركبا، ومنها ما يتعلق بالدلالة فيكون موحدا غير متعدد، وواضحا غير غامض، مع الاتفاق عليه من أهل الاختصاص، أما عن نصيب المصطلحات النقدية من هذه الصفات فإن هناك تفاوتا ظاهرا في الممارسة الاصطلاحية النقدية.

وإذا كانت الحاجة الإنسانية للمعرفة قد ارتبطت بحاجة أخرى لا تقل أهمية؛ ألا وهي الحاجة الاصطلاحية؛ فإن المعرفة النقدية لم تكن بمعزل عن هذا الاحتياج؛ ولهذا لم تعرف استقرارا في هذا الجانب؛ ذلك أن المصطلح النقدي «يبقى هو الآخر على حاله من الخلق والوضع، ولم نكد ننتهي من التأصيل لمصطلحات على طريق التواطؤ والشيوع حتى نفاجأ بأخرى لم تستقر أسس وضعها بعد، لنبقى ما نحيا على لهث، ما دامت الحياة سبيلها الفكر، وما دام الفكر سبيله المعرفة، وما دامت المعرفة سبيلها المصطلح وسيلةً وغايةً»[2].

ومن القضايا الاستراتيجية التي تطرح ذاتها بقوة حين يتعلق الأمر بإشكالية المصطلح النقدي؛ تلك المتعلقة بجدلية العلاقة بين المصطلح والمنهج أو النظرية؛ ف «إذا كانت النظرية، هي عصب التوجهات العلمية في الجهاز المعرفي؛ فإن (المصطلح) هو عصب هذه النظرية في الجهاز النقدي، ولما كانت بعض هذه النظريات تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب؛ فإن مصطلحاتها تفقد مصداقيتها إلى حد كبير وتصبح ضربا من الرجم بالغيب حتى يلفظها السياق النقدي ما استطاع أن يحتكم الناقد إلى المرجعية الثقافية والسعة المعرفية»[3].

معنى ذلك أن أي خلل في خطاب النظرية يترتب عنه خلل في خطاب المصطلح والعكس صحيح، ولكي تكون الصلة بينهما صحيحة لابد أن يكون المرجع الثقافي حاضرا بقوة، فضلا عن السند المعرفي الواضح في طرحه وإجراءاته.

---

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص24.

[2]- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2002، ص79.

[3]- نفسه، ص85.

ولا يقتصر الأمر على إشكالية المصطلح داخل النظرية؛ وما يتصل بها من جدل توجيهي؛ بل هناك مسألة أخرى تتعلق بمعالجة المصطلح النقدي نفسه؛ وهذا ما أثاره مصطفى ناصف حين قال: «لقد عاملنا المصطلح النقدي معاملة من يهتم بتاريخ الأساليب، وتقلبات الأذواق، وتقلبات الذوق الأدبي مهمة، ولكن هذه التقلبات تحتاج إلى شرح يتجاوزها، ويعطي لها معنى. والمهم في هذه المحاولة أن ننظر إلى دلالة المصطلح الثقافية لا إلى الذوق الأدبي وحده»[1].

والمقصود بهذا الطرح التنبيه إلى وجود خلل في التناول المصطلحي، إذ لم يعد تفسير المصطلح من مداخل الذوق الأدبي يستجيب لتعقيدات الممارسة النقدية بكل اتجاهاتها السياقية والنسقية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت المصطلحية النقدية حاجتها للأنساق الثقافية أكثر من التفسيرات الذوقية.

المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب:

إن المصطلح النقدي ليس حديث عهد بالترجمة والتعريب بغض النظر عن الإضافات الاصطلاحية والقيم المعرفية التي استمدها بواسطتهما؛ فهو قديم في العربية؛ إذ «لا شك أن المصطلح النقدي والبلاغي نشأ عربيا، وما إن بدأ الاتصال الفعلي بتراثات الأمم والشعوب كالفرس واليونان والهند والرومان، حتى تسربت بعض هذه المصطلحات الفكرية والفلسفية إلى النقد العربي والأدب العربي عامة، وبالطبع فإن مثل هذا التأثر والتأثير هو دليل صحة تفاعل خلاق، وقد أفاد النقد الأدبي ن هذا التلاقح الفكري، يدل على ذلك تلك المصطلحات التي عرفت في العلوم العقلية، والنقلية»[2].

ونقل المصطلح النقدي من لغة إلى أخرى، لم يكن في متناول الجميع وإنما تصدى له أهل العلم بالكلام؛ «لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع»[3].

وقد استمد المصطلح النقدي قيمته المعرفية من الترجمة والتعريب منذ عهد بعيد، يرجع ذلك إلى الفترة العباسية تحديدا؛ التي عرفت بعصر العلم والثقافة والمناظرات الأدبية والفلسفية، فضلا عن كونها فترة المؤثرات

[1]– مصطفى ناصف، النقد العربي نحو نظرية ثانية، ص15.

[2]– محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، دار الشرق العربي، لبنان– سورية، (د.ت.ط)، ص6.

[3]– أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح. عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص139.

الأجنبية حيث شهد العرب انفتاحا معرفيا على مختلف الشعوب والثقافات؛ وفي هذا السياق التاريخي راح النقد الأدبي ينزع عنه عباءة التأثر بالذوق والأهواء والعواطف وغيرها في الحكم على المنجزات الأدبية.

وقد انبعث المصطلح النقدي عبر خطابات النقاد في هذا العصر الذي اتسم فيه النقد الأدبي بالنزوع إلى ثلاث نزعات مختلفة في الاتجاه، ومتقاربة في التأثير؛ فشكلت مصادر أساسية في توجيه الحركة النقدية آنذاك مصطلحا ومنهجا؛ متمثلة في[1]:

1- نزعة اللغويين: وهم أنصار الفكر القديم، يركزون على تراكيب اللغة من حيث سلامة النظم وصحته.

2- نزعة الأدباء: الذين يدرسون الأدب القديم مع عنايتهم بالأدب الحديث في زمانهم؛ أما النقد لديهم فيعتمد على المقارنة بين الأدبين.

3- نزعة العلماء: المتأثرين بالمعارف الأجنبية، خاصة الأدب ونقده، ويعتمد نقدهم على المنطق والبلاغة.

وإذا كان النقد الأدبي قد أفاد من النقل قديما؛ حيث طعّم مفاهيمه وتصوراته من المعرفة الوافدة، فإن الأمر لم يعد كذلك حاليا؛ ف «قد ضيعنا هيبة المصطلح وسط النزعات الشكلية، وإلحاق ثقافتنا النقدية بثقافات أخرى، ضيعنا ما ينبغي علينا من تبين الحوار الصعب الشائق»[2].

إن الانفتاح النقدي العربي على الثقافات النقدية الأجنبية بواسطة الترجمة أو التعريب ليس نقيصة في حد ذاته، وإنما مدار النقصان منصب على طبيعة هذا النقل، وكذا أسلوبه، فإذا كان شكليا ومتسرعا، وفرديا، وتم بمعزل عن المرجعية الثقافية، فإنه لا حوارية فيه ولا يسعه تحقيق الأثر المطلوب.

ولعل من مظاهر الارتباك التي شكلت تراكما، وذهبت بهيبة المصطلح النقدي العربي؛ ذلك التعدد الذي يكاد يفقد جميع مبرراته؛ في مقابل التوتر الذي خلقه على مستوى الممارسة؛ والأمثلة في هذا الباب كثيرة جدا؛ فمصطلح (poétique): يقابله الشعرية، والقول الشعري، والإنشائية، وعلم الشعر، وعلم الظاهرة الأدبية، والبويطيقا[3]، ومصطلح (structuralisme): يقابله البِنيوية، والبُنيوية، والبُنيانية، والبنائية، والبنوية، والبنيوانية، والبينيّة، والهيكلية، والهيكلانية، والتركيبية، والوظيفية، والمنهج الشكلي، والمذهب البنيوي، والمنهج البنيوي، والنظرية

[1]- ينظر: محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، ص388.

[2]- مصطفى ناصف، النقد العربي نحو نظرية ثانية، ص14.

[3]- ينظر: لحسن دحو، كاريزما المصطلح النقدي العربي – تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم، ص214.

البنيوية، والمذهب التركيبي، والمنهج الهيكيلاني[1]، ومصطلح (semiotics): يقابله السيمياء، والسيمية، والسيميوطيقا، والسيميولوجيا، والرموزية[2].

خلق هذا التعدد غير المبرر معرفيا حالة من التوتر وسوء الفهم لا طائل منها، كما «حشر المترجم في أحد الموقفين؛ إما موقف العاجز عن متابعة الترجمة والنقل، وإما موقف العابث الذي يلهو في إلقاء الكلمات الرديفة اعتباطيا، كما أدى به إلى إهمال التراث، وإن لم يكن جهله في علوم الدلالة، والمنطق، والبلاغة، وأصول التفسير جعل الباحث يستحدث مصطلحات غريبة أدّت إلى تشويش في الفهم بدلا من التواصل المطلوب»[3].

يصعب تفسير ظاهرة التعدد في ترجمة المصطلح النقدي؛ بغير الاجتهاد الفردي، إلا أنه لا مجال للشك في أن المترجم عاجزا كان أو عابثا فإن ما لا يستطيعه الأول يعيث فيه الثاني فسادا كبيرا، بغض النظر عن التماس العذر له؛ لجهله بالمعارف اللغوية والنقدية، وإن كان غير معذور بجهله حين يتعلق الأمر بنقل المصطلحات ووضعها؛ فذاك مقصور على أهل الاختصاص دون سواهم.

خلاصة:

وما يمكن قوله أخيرا أن المصطلح النقدي قد وقع في أزمة وضع حادة خاصة في عهده المتأخر؛ وقد شكلت الترجمة الوجه الأبرز لهذه الأزمة؛ بسبب أزمة أكبر تتعلق بالفعل الترجمي في حد ذاته؛ لأن المترجم في الأصل ليس مطالبا بنقل المصطلحات بقدر ما هو مطالب بنقل ما يتصل بها من محمول فكري لا يمكنه الانسلاخ عن المرجع الثقافي، فضلا عن تغييب مقولة التراث ومحاولة مد جسور للتواصل النقدي بين مختلف المرجعيات المؤسسة على سبيل الحوار الخلاق الذي يفيد المترجم في عملية النقل الواعي من منظومة مصطلحية إلى أخرى؛ دون المساس بالخصوصيات.

[1]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص126.

[2]– ينظر: علي حميداتو، المصطلحات النقدية وأثرها في نجاعة بناء لغة التخصص – دراسة في حقل المصطلح السيميائي، مجلة اللغة العربية وآدابها، ع1، مج5، 2017، ص16.

[3]– علي حميداتو، المصطلحات النقدية وأثرها في نجاعة بناء لغة التخصص – دراسة في حقل المصطلح السيميائي، مجلة اللغة العربية وآدابها، ع1، مج5، 2017، ص15-16.